Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

العدد (٩٧) المجلد (٢) ايلول ٢٠٢٣

مجلة ديالى للبحوث الانسانية

الآراء الغريبة في النحو

أ.م.د نوفل إسماعيل صالح

جامعة ديالى كلية التربية للعلوم الانسانية

Email: Nwflasmayl098@gmail.com

Published: ٢٠٢٣/٩/١

Keywords:الآراء – الغريبة - النحو

Abstract

Undoubtedly, listening (samāʿ) is the primary source in which rules were initially established and upon which syntax was based.

It is also acknowledged that listening was not of one single rank; rather, its levels varied in strength and weakness according to the abundance or scarcity of eloquent usage.

The levels of scarcity are numerous, including the rare, the rarer, the weak, the few, the irregular, and the unconventional. I do not claim that distinguishing between these terms is easy, as it requires a meticulous examination of listening and how grammarians relied on it to formulate rules. The irregular (shādh) refers to what was transmitted by the narrators and heard from them in poetry or witnessed speech. As for the unconventional (gharīb) that we are studying, it pertains to words or expressions that were rarely heard in the language and were not commonly used as opposed to the private usage. There are numerous unconventional views in the language that inspire independent studies in both morphology and syntax. Without a doubt, every scholar holds diverse and unconventional opinions, and the judgment of whether something is unconventional or not is determined by the grammarians. They are the ones who affirm the uniqueness of a particular view. Therefore, the researcher has diligently sought to study a selection of unconventional grammatical opinions within the scope of this research.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص:

مما لا شك فيه أنّ السماعَ هو الأصل الأول الذي ضبطت فيه الأحكام على وفق ما نقل منه قعدت القواعد.

ومن المسلّم به أيضًا أنَّ السماع لم يكن ذا مرتبة واحدة، بل تفاوتت مراتبهُ قوة وضعفًا طبقًا لما نُقل من الفصيح كثرة وقلة.

ومراتب القلة كثيرة، منها النادر، وما هو أندر، والضعيف والقليل والشاذ والغريب. ولا أدعي أن التفريق بين هذه المصطلحات، فبينهما فرق دقيق لا يتلمسه إلا من عكف على دراسة السماع وكيف اعتمد عليه النحاة في بناء القواعد.

فالشاذ ما نُقِلَ عن الرواة وسُمع منها في شعر أو شاهد الكلام. وأما الغريب الذي نحن بصدد دراسته فهو ما قلّ استماعه من اللغة ولم يُدَر فيها أفواه العامة كما دار في أفواه الخاصة.

والآراء الغريبة في اللغة كثيرة تُنهض بدراسات مستقلة في مجالي الصرف والنحو. ولا شك أنّ لكل عالم آراء متعددة غريبة ومعرفة الغريب إنما يتحدد بحكم النحاة عليه. فهم الذين نصوا على غرابة هذا الرأي أو ذاك، لذلك عمد الباحث جاهدًا إلى دراسة طائفةٍ من آراء النحاة الغريبة بحسب ما يتسع إليه مجال البحث

المقدمة:

الحمدُ لله العزيز الغفار، والصلاة والسلام على النبي المختار، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، أما بعد..

فإنّ القواعد النحوية إنما أصلت وبانت أسسها بدءًا من مدونة كتاب سيبويه رافق كل قاعدة حكم نحوي يصرح به النحوي حينما ينقلهُ عمّن سبقهُ. ولا شك أنّ أقوى هذه الأحكام ما أجمع عليه البلدان، ثم الكثير الشائع المطرد الذي كثرت حوله الشواهد، ثم تتباين مراتب الحكم النحوي بين النادر والشاذ والقليل والضعيف بحسب الدليل الذي يقدمه النحوي من سماع أو قياس. أمّا الغريب فلا يدخل ضمن باب الشاذ أو النادر أو القليل؛ لأنّ الراي الغريب لا يعتمد على شاهدٍ شاذٍ أو نادرٍ أو قليل، وإنما هو اجتهاد في مسألة نحوية خالف النحاة المتقدمون.

والحكم على الرأي بالغريب ليست مسألة منبثقة من بنيات أفكار الباحث بل هو مصطلح كثيرًا ما تجده يتردد على ألسنة النحاة بعبارات من مثل: وهو غريب، والأغرب منه، وغريب في بابه، وغير ذلك.

والتصريح بمثل هذه الألفاظ ومرادفاتها ذكره النحاة في مواضع يصعب إحصاؤها؛ لذلك عمد الباحث إلى جمع بعضِها ودراستها وبيان موطن الغرابة فيها، ومواقف النحاة من هذا الغريب.

وقد قسمت خطة البحث على ثلاثة مطالب: مطلب في الأسماء، وآخر في الأفعال، وآخر في الحروف والله يهدي إلى سواء السبيل.

المطلب الأول: الأسماء.

جمع تمييز كم الاستفهامية والخبرية.

(كم) اسم ثنائي الوضع وهي على ضربين، الأول: الخبرية، وتفيد التكثير، وتمييزها مجرور مطلقًا. والآخر: الاستفهامية وهي تفيد السؤال عند العدد، وتمييزها منصوب دائمًا وهذا بإجماع النحاة الذين نصوا على أن مميز الخبرية والاستفهامية لا يكونان إلا مفردين(١).

ومن الغريب ما نُسِب إلى الكوفيين أنهم أجازوا جمعَ تمييز الخبرية والاستفهامية، فيقولون: كم غلمانًا لك. كما جاز في تمييز الخبرية(٢).

وتابعهم الأخفش الذي اشترط أن يكون الجمعُ أصنافًا، فتقول: كم غلمانًا لك تريد: كم عندك من هذه الأصناف(٣). وزعم الفراء(٤)، وتبعهُ الزجاج(٥)، وابن السراج(٦) أنَّ تمييز الاستفهامية يكون مجرورًا في كل موضع، كالنصب في الخبرية، وحملوا عليه قول الفرزدق(٧):

كم عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالةً فَدْعاءَ قد حَلَبتْ عليَّ عِشاري

وذهب الزجاجُ(٨) إلى أنَّ الجر على الإضافة، ومن النحويين من منع حمل تمييز الاستفهامية على تمييز الخبرية مطلقًا(٩).

ويتلخص ممّا تقدّم ثلاثةُ أقوال:

الأول: منعُ الخفض مطلقًا.

الثاني: إجازتُه مطلقًا.

الثالث: إجازته بشرط أن يدخل على (كم) حرفُ الجر(١٠).

و(كم) اسم مبهم اتفاقًا وادعى بعضهم حرفيتها للتكثير حملًا على (ربّ)، وهو غريب(١١).

واختلفوا في أصلها، فذهب الكسائي وتبعه الفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية، قال: ((نرى أنّ قول العرب: كم مالك أنّها (ما) وُصِلتْ من أولها بكاف ثم إنّ الكلام كثر بـ(كم) حتى حُذفت الألف من آخرها، وسكنت ميمها كما قالوا: لِمَ قلت ذاك؟ ومعناه: لم قلت))(١٢).

وحجتهُ أنَّ بعض العرب قيل له: مذكم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك، فزيادة الكاف في (مذ) دليل على أن الكاف في (كم) زائدة(13).

ولا دليل على ما زعم، وهو قياس فاسد؛ لأن هذا الكلام إن صح عن العرب فهو كلام محكي شاذ، ولا ربط لفظي أو معنوي بين (كم) و(مذ) والكاف الزائدة كما زعم يقتضي أن تعمل في (ما)، ولا عمل لها

فيها، والحقيقة أنّ (كم) بجملتها هي أداة الاستفهام الدالة على العدد لا (ما) الاستفهامية المحذوفة ألفها كما زعم، وهذا ما عابه عليه الزجاج من قبل، إذ ذكر أنه لو كان كما يقول لتركت فتحتها في (بِمَ) و(لِمَ)(١٤). وذهب أكثر النحاة إلى أنها بسيطة لا مركبة(١٥).

والخلاصة أن ّ(كم) اسم مبهم بسيط اتفاقًا ودعوى حرفيتها وتركيبها غريب. والنحاة مجمعون على أن تمييزها مفرد منصوب، ومن جوَّز جره وجمعه قول غريب لا يستند إلى سماع أو قياس.

-إذًا في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون:٣٤] _شرطية_

إذًا، اختلف فيها فقيل هي اسم، وقيل هي حرف، وهو الراجح الشائع بين النحاة. ومع إجماع على حرفيتها فقد اختلفوا في أصلها، أهي بسيطة أم مركبة؟ فقيل هي مركبة من (إذ) و(إن)، وقيل إنها بسيطة، وعليه الأكثرون(١٦).

وتنصب المضارع إذا صُدرتْ ولم يفصل بينها وبينهُ بفاصل، وكان الفعلُ دالًا على الاستقبال(١٧).

وأجازوا إعمالها إذا فُصل بينها والفعل بالقسم، نحو قولهم أنا أزورك فتقول إذًا والله أكرمك.

ومما انفرد به ابن عصفور عن النحاة لإنه أجاز الفصل بينها بالظرف أو الجار والمجرور، وهو غريب لعدم وجود ما يؤيده من السماع؛ ولأن الفاصل بينهما أجنبي(١٨).

وأما معناها فالجواب والمكافأة على الفعل(١٩)، وهو قول سيبويه. واختلفوا في فهمه، فقال الشلوبين معناها الجواب والجزاء في كل موضع(٢٠).

وذكر الفراء أنّ اللام حيثما جاءت بعدها، فقبلها (لو) مقدّرة نحو قوله تعالى: ﴿إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فإذًا جواب لكلام مضمر؛ أي لو كانت معه آلهة(٢١).

ومن المسائل التي وصفها السيوطي بـ(الغرابة) ما سمعه عن شيخه الكافيجي(٢٢)، أنه يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]، إن (إذًا) في الآية ((ليست هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي إذًا الشرطية، حُذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين كما في "يومئذ"))(٢٣). واستحسن السيوطي هذا المذهب، وزعم أن شيخه أولُ من انفرد بهذا المذهب(٢٤).

وهذا المذهب مستبعد لأن التنوين الذي يُحذف هو تنوين الجر المعروف بتنوين العوض، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، والتنوين في قوله تعالى: ﴿إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٠]، تنوين نصبٍ، والشرط في الآية مستبعد وما ذهب اليه السيوطي وشيخه الكافيجي مستبعد من جهتين، الأولى:

القياس، إذ لم يذكر أحد من النحاة أن تنوين العوض عن جملة تنوين نصبٍ، فضلًا عن أن جملة الشرط لم يرد أنها حذفت، وعوض عنها بالتنوين، فهو تخريج متكلّف لا يحتمله معنى الآية.

والأخرى: جهة السماع، وهو أنّ ما ذهبا إليه لا دليل عليه يعضده من السماع، وهو فضلًا عن مخالفتهِ للسماع والقياس ففيه خروج عن إجماع المفسرين والنحويين. قال الزمخشري: ((إذًا واقعٌ في جزاء الشرط وجوابٌ للذين قاولوهم من قومهم))(٢٥).

وردهُ أبو حيان بقوله: ((وليس إذًا واقعًا في جزاء الشرط بل واقعًا بين (إنكم) والخبر، و(إنكم) والخبر ليس جزاء للشرط، بل ذلك جملة جواب القسم المحذوف قبل (إن) الشرطية، ولو كانت (إنكم) والخبر جوابًا للشرط؛ للزمتِ الفاءُ في (إنكم)، بل لو كان بالفاء في تركيب غير القرآن لم يكن ذلك التركيب جائزًا إلا عند الفراء، والبصريون لا يجيزونه وهو عندهم خطأ))(٢٦).

والخلاصةُ أن (إذًا) حرف جزاء واقع في جواب القسم وهو جواب لـه(٢٧). ولا علاقه لها بالشرط، ولا وجود لجملة شرطية محذوفة ولا تنوين عوض، بل هو تنوين تمكين ملازم لها. والله أعلم.

-تأخير اسم الاستفهام (كيف).

مما لا خلاف فيه بين النحاة أنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، أيًّا كان موقعها، مبتدأ نحو قوله تعالى: (قَالَ مَن يُحيِ ٱلعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس: ٧٨]، أو خبرًا نحو قوله تعالى: (يَقُولُ ٱلإِنسَٰنُ يَومَئِذٍ أَينَ ٱلمَفَرُّ) [القيامة: ١٠]، أو مفعولًا به نحو قوله تعالى: (فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ) [غافر: ٨١]، وأيًّا كان موقعه فلا بدّ أن يتقدم في الكلام، ولا يسبقه شيء ما خلا حروف العطف، هكذا أجمع النحاة على اختلاف مذاهبهم، ما خلا حالة واحدة وهي أن تتقدم النكرة المضافة إلى اسم الاستفهام كقولك: صبيحةُ أيُّ يوم السفرُ؟ أو قصيدة أي شاعرٍ قرأت(٢٨).

وفي باب الخبر أوجب النحويون تقديمه على المبتدأ في مواضع عدة منها، إذا كان الخبر اسم استفهام دالًا على الحال والمكان والزمان، وعلة ذلك عندهم الناس أنَّ أسماء الاستفهام من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، فينبغي تقديم الخبر، قولهم كيف أنت؟ وأين زيد؟

وقد خرق الأخفش والمازني الإجماع بلا دليل فأجازا: زيد كيف وعمرو أين(٢٩). والغرابة في هذه المسألة بيّنة، فلم أجد أحدًا فيما اطلعت عليه من مذاهبهم، أنّه أجاز تأخير الاستفهام غيرهما. فهذا الرأي مردود لمخالفتهِ ثلاثة أصول نحوية: السماع، والقياس، والإجماع.

وعند التحقيق في معاني الأخفش لم أجد أنه له رأيًا كهذا بل الذي في معانيه أنه يؤكد في ما شرحه من آيات قرآنية، وما ذكر من أمثلةٍ مصنوعة أنه يوافق النحاة فيما ذهبوا إليه في ضرورة تقديم أسماء الاستفهام على ما سواها(٣٠)، والله أعلم.

-الفصل بين (إن) واسمها بالحال:

الأصلُ أن يباشر الاسم حرف التوكيد (إنّ)؛ لأنه مبتدأ في الأصل. واختلف النحاةُ في الفصل بين اسم (إنّ) وبينها بالحال فمنع ذلك البصريون بالإجماع.

وإنَّ الفصل بالظرف لا خلاف فيه(٣١)، ذلك أنَّ الظرف والجار والمجرور ليسا في الحقيقة الخبر، والخبر منويٌّ مؤخرًا في موضعه(٣٢). لذلك عدل سيبويه في قولهم: فيها قائمًا رجل وقول الشاعر(٣٣):

لميَّةَ مُوحشًا طَلَلُ

إلا أنه جعلها حالًا من نكرة ولم يجعلها حالًا من الضمير الذي في الخبر؛ لأن الخبر في النيّة وهو العامل في الحال، وهو معنوي والحال لا يتقدم على العامل المعنوي فهذا يُنبئك أنَّ الظرف والمجرور ليس هو الخبر في الحقيقة(٣٤).

والمتحصلُ من كلام النحاة أنهم منعوا تقديم الحال على اسم (إنّ)؛ لأنها عامل معنوي وما كان كذلك لا يتقدم الحال عليه، هكذا أجمعوا، وقد خالف هذا الإجماع أبو علي الجلولي(٣٥)، فأجاز الفصل بين (إن) واسمها بالحال نقل ذلك عنه أبو حيان ووصف رأيه بأنه من أغرب النقولات، قال ما نصه: ((ويجوز أنْ يفرَّقَ بين (إنَّ) واسمها بالحال؛ لأنهم قد أجروا الحال مُجرى الظرف، فإذا قلت: (إنّ زيدًا قائمٌ ضاحكًا) جاز تقديم ضاحك على زيد فتقول: إنَّ ضاحكًا زيدًا قائمٌ.

فإن قيل: فأنّك إذا قدمت (ضاحكًا) وهو متعلق بـ (قائم) صِرتَ كأنك قدمت بعض الخبر، قلت: لو امتنع هذا لامتنع تقديم الظرف، والنية به التأخير، والتعليق بالخبر نحو: إنَّ في الدار زيدًا قائم، و(في الدار) متعلق بـ (قائم)، وهذا عندهم جائزٌ، ومنعَ قومٌ التفرقة بين (إنّ) واسمها بالحال))(٣٦).

ولا شك أنّ ما ذهب إليه الجلولي في (نكتهِ) غريب ونادر ولا يعضدهُ السماعُ والقياس، والفصل بالحال وغيره مرفوض بالإجماع حتى وإن ورد فيه سماع نقل ذلك ابن الدهان في غرتهِ عن الأخفش في المسائل الكبير، إذ منع أن تقول إنَّ بينك يومين زيدًا مقيمُ، كان في القياس جائزًا، ولم يُسمع. ولا نجيزه إلا في المسموع، وكذلك لم يُجز: إن حتى اليوم زيدًا مقيم؛ لأن حتى معناه الانتهاء، فلا بدَّ أن يتقدمها كلام وقد منع تقدمها بلا إنّ، كما منع أن تتقدم على ربَّ إنّ(٣٧).

فالنحاة إذن لم يجيزوا الفصلَ بين إنّ واسمها إلا بالظرف والجار والمجرور وفيه تفصيلات يطول ذكرها.

المطلب الثاني: الأفعال.

كان فعل متعدٍ ينصب مفعولًا واحدًا:

كان فعل يستعمل على خمسة أوجه:

الأول: وهو أشهرها استعمالًا أن تكون فعلًا ناقصًا، ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولها على هذا الاستعمال معانٍ ثلاثة:

أحدها: وهو أكثرها وأشهرها الدلالة على انقطاع الزمان، نحو: كان الشبابُ عذبًا، العود رطبًا. وقد تدل على الاستمرار(٣٨)، نحو قوله تعالى: (وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورا رَّحِيمًا) [النساء: ٩٦].

ثانيها: تكون بمعنى الصيرورة والكينونة(٣٩)، كقول ابن أحمر(٤٠):

بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنّها قَطا الحَزْنِ قد كانتْ فِراخًا بُيُوضُهَا

ثالثها: أن تكون بمعنى ينبغي، ومنه قوله تعالى: (قُلتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا) [النور: ١٦]، أي ما ينبغي لنا(٤١).

الاستعمال الثاني: أن تكون تامة، ترفع الاسم، ولا يحتاج إلى خبر ومعناها الحصول والوقوع(٤٢). ومنه قوله تعالى: (وَإِن كَانَ ذُو عُسرَة فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيسَرَة) [البقرة: ٢٨٠].

الثالث: وهو من أغرب استعمالاتها أن يرتفع الاسمان بعدها، ويضمر فيها اسمها، نحو: كان زيدٌ قائمٌ، والتقدير: كان الشأن زيد قائم، ومعناها التفخيم والتعظيم(٤٣).

وهذا الاستعمال لا يخفى ما فيه من تكلف، فضلًا عن ذلك، فإنه لا يوجد ما يؤيده من السماع والقياس.

الرابع: تكون زائدة للتوكيد في مواضع حددها النحاة منها أن تقع بين الشيئين المتلازمين كالصفة والموصوف، أنشد سيبويه(٤٤) قول الفرزدق(٤٥):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

الخامس: وهو أغربها، أن تكون فعلًا متعديًا إلى مفعولٍ واحدٍ، فينزلونه بحسب المفعول، نحو كان الرجل الصبي، وكانت المرأة القطن، أي غزلت القطن، وكفل اليتيم(٤٦).

-لات فعل ماضٍ

المشهور عند النحويين أن (لات) من الأحرف المشبهة بـ(ليس) عملًا ومعنى إلا أنَّ الفارق بينها وبين أخواتها أنَّ معموليها لا يكونان إلا من ألفاظ الزمان، وينبغي أن يُحذف أحدهما، وأكثر ما يكون المحذوف الاسم(٤٧).

واختلف النحاة في حقيقتها على أقوال، فذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها (لَيَسَ) فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا فصار (لاس) ثم أبدلوا من السين التاء كما قالوا في سدس: ست، أبدلوا من السين الأخيرة تاء ثم أدغموا التاء في الدال إلا أن هذا لم يعمل الا مع الحين(٤٨).

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها حرف لحقته التاء، إلا أنه من تركيب الحرف مع الحرف(٤٩).

وذهب الأخفش وتبعه غير واحدٍ من النحويين إلى إن (لا) زيدت عليها التاء، كما زيدت في (ثمّ)(٥٠) وهذا المذهب قريب من مذهب سيبويه.

وذهب أبو عبيدة إلى أن التاء ليست للتأنيث، إنما هي زائدة(٥١)، وتبعه ابن الطراوة(٥٢).

ومن أغرب الآراء في حقيقتها ما ذهب إليه الخشني(٥٣) في شرحه لكتاب سيبويه من أنها فعل ماضٍ متصرف من لات يليت لت، ودليله قوله تعالى: (لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔا) [الحجرات: ١٤]، أي لا ينقصكم، ويقال: آلت، يألتُ، ثم استعملت للنفي(٥٤).

وكما اختلفوا في أصلها اختلفوا في عملها على أربعة أقوال، الأول: أنها تعمل عمل ليس(٥٥). الثاني أنها تعمل عمل (إنّ)(٥٦). الثالث أنها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمعمول لفعل محذوف(٥٧). والرابع أنها تكون حرف جر(٥٨).

والذي نعتقده أنّ أصل (لات) هي (لا) النافية، زيدت عليها التاء، للمبالغة في النفي وتهويل الأمر، كما زيدت في علّامة ونسّابة للمبالغة في العلم والمعرفة في الأنساب. يدل على ذلك أن القران الكريم استعملها في موضع واحدٍ وهو تعبير عن الندامة والحسرة على أشد ما تكون عليه، فذكر الآية حينما عبّر عن إهلاك القرون وحسرتهم وندامتهم بعد فوات الأوان بقوله عزّ وجل: (كَم أَهلَكنَا مِن قَبلِهِم مِّن قَرن فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاص) [ص: ٣]، فالظاهر أنَّ النفي بها أبلغ من (لا) لفوات الأوان وعدم منفعة النداء، وأما ما ذهب إليه الخشني من أصلها فعل ماض بمعنى نقص متصرف، فهو حكم مبني من غير دليل، والله أعلم.

-الظن بمعنى اليقين مجازًا ولا يؤكد بالمصدر:

من نواسخ الجمل الإسمية أفعال القلوب أو ما يعرف بـ (ظن) وأخواتها، وأفعال القلوب تقسم على قسمين رئيسين: أفعال اليقين، وأفعال الشك، وظن هي أم الباب.

المشهور استعمالها في الشك وهو ترجيح أحد الجائزين وقالوا إنها تستعمل في اليقين أيضًا(٥٩) كقوله تعالى: (ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِم) [البقرة: ٤٦]، وزعم بعض النحويين أن الظن بمعنى اليقين مجاز، ولا يجوز أن يؤكد إذ ذاك بالمصدر، كما لا يقال: قال الحائط قولًا(٦٠).

وهذا الذي ذهب إليه غريب؛ لأن المفسرين مجمعون على أن الظن كله بمعنى اليقين، قال تعالى: (وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ) [التوبة: ١١٨]، فهذا القول على لسان المؤمنين، ولا شك أنه يقين واعتقاد، ومن دلالته على اليقين قوله تعالى: (قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةُۢ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ) [البقرة: ٢٤٩]، فهذا كلام العارفين بالله فكيف يقال عنه مجاز.

وأما قوله لا تؤكد بالمصدر فذلك نقض ما جاء في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢].

وتشبهه توكيد الظن بالمصدر بقوله: قال الحائطُ قولًا كلام غيرُ سديد، والأغرب منه ما ذهب إليه أبو بكر بن ميمون(٦١)، في كتابه (نقعُ الغُلَل) من أنّ الظّن بمعنى العلم غير مشهور في لسان العربِ، ولا معول عليه في حكاية من حكاه عن العرب وتأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك(٦٢).

ولا أرى ضرورة للتأويل فالشواهد كثيرة، ولا سيما تلك الواردة في القرآن الكريم تدل صراحة على ورود الظن للعلم وقد تقدم ذكر بعضها فهي تأتي للظن كما تأتي لليقين ولا تفاضل بين الوجهين.

وزاد الفراء معنى ثالثًا للظن غير الشك واليقين وهو (الكذب) ومن مجيء الظن بمعنى الكذب عنده قوله تعالى على لسان الكفار(٦٣) (﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وأكثر البصريين إنّ الظن لا يكون كذبًا إنَّما يكون عندهم شكًا ويقينًا وفرق بعضهم بين الشك والظن واليقين، فقال الشك استواء الأمرين عندك فإن ترجح أحدهما فظن، أو اعتقدته بدليل فيقين(٦٤).

-دخول الباء الجارة على كأين:

كم وكذا وكأين أسماء دالة على التكثير وهي من كنايات العدد.

فأما (كأين) فقيل هي مركبة من كافة التشبيه وأي الاستفهامية(٦٥)، وذهب ابن عصفور أن الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء(٦٦). وذهب بعض النحويين إلى أنها بسيطة لا مركبة(٦٧)، وإليه ذهب أبو حيان(٦٨).

وهي خبرية في أكثر كلام العرب دالة على التكثير، وتمييزها يكثر جرهُ(٦٩) بـ (من) كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وزعم ابن عصفور أنَّ (من) ملازمة لتمييزها(٧٠).

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور خطأ(٧١)، ذلك أن سيبويه روى نصب تمييزها من غير قول (من) عليه قال: ((وكأين رجلًا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلًا، إلا أنّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "من"))(٧٢).

ومع تخطئة أبي حيّان لابن عصفور في ملازمته تمييز (كأين) بـ(من)، وما رواه سيبويه من خلّوه منها إلا أن الفصيح المسموع يؤيد ما ذهب إليه ابن عصفور، ولم يحتج المخالفون له بشاهدٍ فصيح يؤيد تجريد تمييزها من حرف الجر (من).

وهذا الذي يفهم من نص سيبويه بينما ذكر أن أكثر العرب يتكلمون بها مع (من).

و(من) هذه زائدة، مع أنّ الأصل فيها ألا تزاد في الإيجاب، والدليل على ملازمتها لـ(من)، إن معظم النحويين ذهبوا إلى أنه إذا جاء بعدها اسم مجرور فلا يعرف مضافًا إليه، وإنما تمييز المجرور بـ (من) مقدرة(٧٣).

وكأين لازمة التصدير ولا يحفظ من كلامهم الإضافة إليها، ولا دخول حرف الجر، ومن أغرب الآراء ما أجازه ابن قتيبة(٧٤)، وتبعه ابن عصفور دخول حرف الجر عليها. ومثل لها بـ (كأين) من رجلٍ مررتُ(٧٥).

ونقل أبو حيان عن كتاب (الجامع في النحو) لابن قتيبة أنه حمل (كأين) على كم لأنها بمعناها، تقول: بكأين تبيعُ هذا الثوب، أي بكم تبيعه(٧٦).

وهذا الذي ذهب إليه ابنا قتيبة وعصفور من جواز دخول حرف الجر على (كأين) وحذف تمييزها، لا يعضده السماعُ على أي حال من الأحوال، وفيه خلاف لإجماع النحويين الذين نصوا على أنّ لها صدارة في الكلام ومميزها مجرور بـ(من) الزائدة، وهذا الذي ورد في الذكر الحكيم، وهي خبرية تفيد التكثير وهذا عليه إجماع النحويين ما خلا ابن مالك الذي زعم أنها تأتي استفهامية واستدل بما ورد في الأثر كقول أُبي بن كعب رضي الله عنه لعبد الله(٧٧) ((كأين تقرأ سورة الأحزاب أو كأين تعدّ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثًا وتسعين، فقال أبي: "قط"))(٧٨). وردّ أبو حيان استدلال ابن مالك هذا بحجة أن الحديث روته الأعاجم بالمعنى وأن هؤلاء لا يسلم لسانهم من اللحن ولم يثبت عندهُ أنه من لفظ الصحابي الفصيح الموثوق بفصاحته(٧٩).

والذي يتوجه عندي أن (كأين) واضح فيها معنى الاستفهام في الحديث بدلالة جواب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن سؤال أُبيّ، وأرى إجازة هذا الاستعمال ندورًا أو على قلة خيرًا من رفض مثل هذا الاستعمال بحججٍ فندها النحاة واللغويون قديمًا وحديثًا، وقد صرح السيوطي من قبل بندور هذا الاستعمال(٨٠).

-وقوع (قد) في جواب (لو):

ترد (لو) لمعانٍ أشهرها الشرطية وهي حرف غير جازم امتناع لامتناع، ويعبرُ عنها سيبويه بقوله: ((وأمّا لو فلما كان سيقعُ لوقوع غير))(٨١).

وتفيد التعليق في الماضي وتختص به(٨٢). وتسميتها حرف شرطٍ مجاز، لشبهها بالشرط من جهة أنّ فيها ربط جملة بجملة، كما في الشرط من جهة أنّ معنى الشرط ربط توقع أمر مستقبل بأمرٍ متوقع مستقبل(٨٣).

وجواب أمّا مضارع منفي بـ(لم) نحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ((نعم العبدُ صهيبُ لو لم يخف الله لم يعصهِ))(٨٤). أو ماضٍ مثبتٍ أو منفي بما، والغالب على المثبت دخول اللام عليه كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، ومن تجرده منها قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]،

والغالب على المنفي تجرده منها(٨٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. ومن الغريب اقتران جوابها بـ(قد)، ذكره ابن هشام فقال: ((وَقد ورد جَوَاب لَو الْمَاضِي مَقْرُونا بقد وَهُوَ غَرِيب))(٨٦) ومثل له بقول جرير(٨٧):

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفُؤادُ بشَرْبَةٍ تَدَعُ الحوائمَ لا يجُدْنَ غَليلا

ونظيره في الغرابة وقوع (قد) في جواب لولا كقوله(٨٨):

... لولا رجاؤك قد قتَّلت أولادي

وقد يكون جواب (لو) جملة إسمية مقرونة باللام أو بالفاء(٨٩) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣].

-إعمال لا النافية للجنس في المعرفة:

لا النافية للجنس من الأحرف الناسخة للجمل الاسمية وتعمل عمل (إنّ) لكونها تشبهها في تصدر الجملة والدخول على المبتدأ والخبر، ولا تعمل عملها إلا إذا كان اسمها وخبرها نكرتين، ولم يفصل فاصل بينها وبين اسمها، وأن لا تتكرر ويكون نفيها للعموم(٩٠).

وهذا الذي عليه النحويون المتقدمون والمتأخرون، وقد نقل السيوطي عن الكسائي مذهبًا غريبًا، وهو أنّه أجاز إعمالها في العلم، نحو: لا زيد، والمضاف لكنية نحو لا أبا محمد، أو لله أو عبد الرحمن، والعزيز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز، ووافقه الفراء على لا عبد الله، والعلة عنده أنه حرف مستعمل، وخالفه في الآخرين؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما.

ومن الآراء الغريبة المنقولة عن الفراء أنه أجاز إعمالها في ضمير الغيبة واسم الإشارة، نحو لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك(٩١).

وهذا الذي ذكراه لا دليل عليه من السماع، وجواز إعمالها في المعرفة يبطل دلالتها على نفي الجنس، والبصريون يأبون إعمالها في المعرفة وما ورد ما ظاهره إعمالها في المعرفة كقولهم: قضية ولا أبا حسنٍ لها(٩٢) فمؤول على مذهب مضاف نكرة، بأن جعل الاسم واقعًا على مسماه وعلى كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه أو بتقدير (مثل)(٩٣).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها:

١-إن مصطلح الغريب مصطلح لغوي أكثر النحاة من إيراده لإبراز حكم نحوي، وقد تفاوتت مراتب الغرابة عندهم، فبعضهم وصفوه بالغريب ووصفوا الآخر بالأغرب.

٢-إن مصطلح الغريب بمعظمه لا يخضع لشاهد فصيح مسموع وإنّما هو اجتهاد شخصي انبنى على قناعة النحوي ومعظم ما ذكره من الغريب فيه مخالفة لإجماع النحاة، وقد يكون مردودًا اشفاقًا.

٣-إن ما وصف بالغريب لا يُشترط أن يكون صاحب الرأي من النحاة غير المشهورين بل هناك آراء غريبة كثر نقلها عن الفراء والأخفش والمازني وغيرهم، وإن كان الأكثر فيها منقول عن نحاة ليسوا بالمشاهير، وربما كان الغرض من هذا الرأي أو ذاك الشهرة في الوسط النحوي.

٤-تعد كتب المتأخرين المطولة كمدونات ابن هشام وأبي حيان والسيوطي أكثر المصادر نقلاً للغريب فقد نقلوه عن مصادر لم تصل إلينا ثم تكفلوا بالرد عليه وتقديم الأدلة التي تضعفه وتقوي غيره.

٥-إن الغريب ليس مقتصرًا على النحو بل هو مادة واسعة تشمل النحو واللغة والصرف وقد بكّر العلماء في التأليف في هذه الظاهرة في مجال الغريب اللغوي وأشهر مؤلفاتهم كتب الغريبين.

أما الغريبين الصرفي والنحوي فلم تلقَ الآراء فيهما إلى الآن عناية تتناسب مع ما وُصف بالغريب.

٦-تعد الآراء النحوية الغريبة ثروة فكرية ينبغي جمعها ودراستها وحسبها أنها تطلعك على آراء ذكرها نحويون لم تتوافر لديهم فرصة الاشتهار، فنقل المتأخرون هذه الآراء وناقشوها ويمكن إدراجها ضمن الخلاف النحوي أو الاعتراضات النحوية.

الهوامش

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٠/٢، والمساعد: ١٠٦/٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٥٩/٢.
(٣) ينظر: المساعد: ١٠٩/٢، ولتصريح: ٢٧٩/٢.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ١٦٩/١.
(٥) ينظر: المساعد: ١٠٨/٢، والهمع: ٢٥٤/١.
(٦) ينظر: الموجز في النحو: ٤٣.
(٧) ديوانه: ٤٥١.
(٨) ينظر: المساعد: ١٠٩/٢، والتصريح: ٢٧٩/٢.
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٩/٢.
(١٠) ينظر: الارتشاف: ٧٧٩/٢.
(١١) ينظر: المصدر نفسه.
(١٢) معاني القرآن: ٤٦٦/١.
(١٣) ينظر: المصدر نفسه.
(١٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٨/١.
(١٥) ينظر: مصابيح المغاني: ٣٤٨.
(١٦) ينظر: رصف المباني: ١٧٥، ومصابيح المغاني: ٨٩.
(١٧) ينظر: الجنى الداني: ٣٥٦.
(١٨) ينظر: المقرّب: ٢٦٢.
(١٩) ينظر: الكتاب: ٢٣٤/٤.
(٢٠) ينظر: التوطئة: ١٤٥.
(٢١) ينظر: معاني القرآن: ٢٤١/٢.

(٢٢) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود المعروف بالكافيجي، ولقب بهذا اللقب لكثرة اشتغاله بكافية ابن الحاجب توفي سنة (٨٧٩هـ)، وله مؤلفات عديدة في الفقه والتفسير واللغة، تنظر ترجمته في: الكنى والألقاب: ٩٠/٣، والأعلام: ١٦٨/٥.
(٢٣) الهمع: ١٧٥/٣.
(٢٤) ينظر: الاتقان: ٤٧٢/١-٤٧٣.
(٢٥) الكشاف: ٣١/٣.
(٢٦) البحر المحيط: ٤٠٤/٦، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤٢/٢.
(٢٧) ينظر: الدر المصون: ٣٣٣/٧.
(٢٨) ينظر: الأشموني: ٢١٣/١، والتصريح: ١٧٥/١.
(٢٩) ينظر: الارتشاف: ١١٠٦/٣.
(٣٠) ينظر: معاني القرآن: ١٨٣/١، ١٩٨.
(٣١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٤١/١، وشرح التسهيل: ١٢/٢-١٣.
(٣٢) نتائج: ٣٢٦-٣٢٧.
(٣٣) البيت مختلف في نسبته، ينظر: معاني القرآن: ١٦٧/١، وإيضاح الشعر
(٣٤) ينظر: الكتاب: ١٢٤/٢.
(٣٥) لقد ضنت علينا كتب التراجم بترجمة وافية له وكل ما ذكرته عنه أنه: الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، قرأ عليه بُليمة عن قراءته على محمد بن سفيان، وذكر الذهبي للحسن بن علي الجلولي شيوخ وتلاميذ، فمن شيوخه محمد بن سفيان، أبو عبد الله القيرواني المقرئ، ومن تلامذته أبو علي القروي المقرئ، توفي سنة (٦٠٨هـ)، ينظر: غاية النهاية: ٢٢٦/١، وتاريخ الإسلام: ٩٢/٢٨، ٣٦٤/٣٥.
(٣٦) منهج السالك: ٢٨٣/١.
(٣٧) ينظر: التذييل: ٣٨/٥.
(٣٨) ينظر: اتحاف ذوي الاستحقاق: ٣٠٧/١.
(٣٩) ينظر: شرح المفصّل: ١٠٢/٧.
(٤٠) ديوانه: ١١٩.
(٤١) ينظر: الصاحبي: ٢٤٦.
(٤٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.
(٤٣) ينظر: مصابيح المغاني: ٣٥٣.
(٤٤) ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢.
(٤٥) ديوانه: ٢٩٠/٢.
(٤٦) ينظر: إصلاح الخلل: ١٧٤، والمقرب:
(٤٧) ينظر: مصابيح المغاني: ٤٤٩.
(٤٨) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٧٥٣/٢.
(٤٩) ينظر: الكتاب: ٣٧٥/٢.
(٥٠) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٢١/٤، والجنى الداني: ٤٨٨.
(٥١) ينظر: مجاز القرآن: ١٧٦/٢.
(٥٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٤/١، والخزانة: ١٧٣/٤.
(٥٣) محمد بن مسعود الخشني الأندلسي، كنيته أبو ذر، ولقبه: مصعب، كان إمامًا في العربية، متقدمًا في أخبار العرب وأشعارها، توفي (٦٠٤هـ)، ينظر: البغية: ٢٨٧/٢.
(٥٤) ينظر: الارتشاف: ١٢١٠/٣، والمغني: ٣٣٤/١، ومصابيح المغاني: ٤٤٨، والخزانة: ١٧٢/٤.
(٥٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٥٢٣/٢.
(٥٦) ينظر: الجنى الداني: ٤٥٤.
(٥٧) ينظر: شرح الرضي: ٢٧١/١.
(٥٨) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٥٣/٣.
(٥٩) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣١٥.
(٦٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٣/٥.

(٦١) هو محمد بن ميمون الأندلسي النحوي شرح كتاب الجمل ومقامات الحريري توفي في القرن السادس الهجري، ينظر: البغية: ٢٥٤/١.
(٦٢) ينظر: الارتشاف: ٢١٠٠/٤.
(٦٣) ينظر: معاني القرآن: ٢٦٥/١.
(٦٤) ينظر: التذييل: ٣٤/٥.
(٦٥) ينظر: شرح المفصل: ١٣٥/٤، والمساعد: ١١٥/٢.
(٦٦) ينظر: شرح الجمل: ٥١/٢.
(٦٧) ينظر: المساعد: ١١٥/٢.
(٦٨) ينظر: الارتشاف: ٧٨٩/٢.
(٦٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧١٠/٤، وشرح الألفية للقري: ١١٣٦/٢.
(٧٠) ينظر: شرح الجمل: ٥١/٢، والمقرب: ٣٤٢/٢، ومثل المقرب: ٣٩١.
(٧١) ينظر: الارتشاف: ٧٨٩/٢.
(٧٢) الكتاب: ١٧٠/٢.
(٧٣) ينظر: الكتاب: ١٧١/٢، والمساعد: ١١٦/٢، والهمع: ٢٥٥/١.
(٧٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٦٧.
(٧٥) نقل ذلك أبو حيان عنه، ينظر: الارتشاف: ٧٩١/٢، ولم أقف عليه فيما توافر لدي من مصنفات ابن عصفور.
(٧٦) ينظر: الارتشاف: ٧٩١/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٤٦٧.
(٧٧) مسند الإمام أحمد: ١٣٢/٥.
(٧٨) ينظر: شرح التسهيل: ٤٢٣/٢.
(٧٩) ينظر: الارتشاف: ٧٩١/٢.
(٨٠) ينظر: الهمع: ٣٨٨/٤.
(٨١) الكتاب: ٢٢٤/٤.
(٨٢) ينظر: المفصل: ٣٢، والتسهيل: ٢٤٠.
(٨٣) ينظر: مصابيح المغاني: ٤٠٥.
(٨٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٩٤/٤.
(٨٥) ينظر: الجنى الداني: ٢٩٤.
(٨٦) مغني اللبيب: ٣٥٨.
(٨٧) ديوانه: ٤٥٣.
(٨٨) المصدر نفسه: ١٥٦.
(٨٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٥/١.
(٩٠) ينظر: مغني اللبيب: ٣١٣/١، ومصابيح المغاني: ٤٣٤.
(٩١) ينظر: الهمع: ١٩٤/٢-١٩٥.
(٩٢) ينظر: حاشية الصبان: ٤/٢.
(٩٣) ينظر: الكتاب: ١٧٦/١، والدرر: ١٢٤/١.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

١. اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، المكناسي، محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي (ت٩١٩هـ)، دراسة وتحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢. الاتقان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: مصطفى الشيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م.

٣. ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٤. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: ابن السِّيِّد البَطَلْيَوْسيّ، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، ط١، د.ت.
٥. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦. الأعلام: الزركلي، خير الدين محمود بن محمد بن علي بن فارس (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٧. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد، علي معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٤م.
٨. البسيط في شرح جُمَل الزجاجي: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الاشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عيّاد بن عبد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٠. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
١١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، ط١، ١٩٩٧م.
١٣. التصريح بمضمون التوضيح: الأزهري، أبو الوليد زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٤. التوطئة: الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله (٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف المطوّع، دار التراث العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.
١٥. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد الحسن بن عبد الله بن علي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.
١٦. خِزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
١٧. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: الشنقيطي، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت٨٩٣هـ) شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، لا.ط، ٢٠١٣م.
١٨. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ)، بتحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠١٣م.
١٩. ديوان عمرو بن أحمر الباهلي: دراسة حياته وشعره، تحقيق: محمد محي الدين مينو، دار قنديل-دبي، ط١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
٢٠. ديوان الفرزدق، همام بن غالب، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
٢١. ديوان جرير بن عطية بن الخطفى، شرح محمد بن حبيب، بتحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٢٢. شرحُ ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، أبو محمد بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، انتشارات استقلال طهران، ١٣٨١هـ.
٢٣. شرح ابن الناظم: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: حسن حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٢٥. شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد بدوي مختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

٢٦. شرح ألفية ابن مالك: الغزي، أبو البركات بدر الدين محمد بن رضي الدين (ت٩٨٤هـ)، حققه ودرسه: د. أحمد عنتر أمين الصادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٢٠م.
٢٧. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، د.ط، د.ت.
٢٨. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت٣٩٥هـ) تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ه_ ١٩٩٧م.
٢٩. غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٠. الكتاب: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٨٦م.
٣١. كتاب الشعر (الأبيات المشكلة الإعراب): أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٣٢. الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، لا. ط، ٢٠١٢م.
٣٣. مُثل المقرب: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: صلاح سعد محمد، دار الآفاق العربية، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٣٤. مجاز القرآن: أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنّى التيميّ البصريّ (٢٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
٣٥. المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث اللمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٣٦. مسند أحمد: الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرون، ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٣٧. مصابيح المغاني في حروف المعاني: الموزعي، محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب (ت٨٢٥هـ)، تحقيق: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٣٨. معاني القرآن: الأخفش، سعيد بن مسعدة المجاشعيّ (٢١٥هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٧٨م.
٣٩. معاني القرآن: الفراء، أبو زكريّا، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، د.ط، د.ت.
٤٠. معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سهل البغدادي (ت٣١١ه) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب –بيروت، ط١، ١٤٠٨ ه-١٩٨٨م.
٤١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٤٢. المفصل في علم العربية: الزمخشري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٣. المقرب: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٢ه - ١٩٧٢م.
٤٤. منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجّار، د. يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، ط١، ٢٠١٥م.
٤٥. الموجز في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٤٦. نتائج الفكر في النحو: السُهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٤٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٣م.